

عن اليمن الذي كرر هزيمة آل سعود



أكثر من سنة مرت على «غزوة عاصفة الحزم»، وأكثر من سنة ونصف مرّت على «انقلاب صنعاء»، آخر نسخ الأزمة اليمنية، وخمس سنوات أخرى على حلول «الربيع العربي» في ميادين اليمن، وبطبيعة الحال، لا تختصر المحطات الفاصلة هذه، مجمل السردية المحلية التي تقوم على كمّ تاريخي من التراكمات السياسية والاجتماعية، لكنها أصبحت عاملاً حاسماً، في رسم نسق واضح لطبيعة ومنحى «العنصر» السعودي في اليمن، إن في أزمان الصراعات والانخراطات الحامية، أو في فترات الرتبة السياسية على قلائتها، خاصة أن الرياض أدرجت صنعاء ضمن العناصر الأساسية، المكونة لمنظومة أمنها القومي، منذ تحسن العلاقة بين الطرفين منتصف التسعينيات.

العلاقات السعودية اليمنية لم تكن على الإطلاق علاقة متينة وسلسة، خاصة في فترة ما قبل الوحدة اليمنية وصولاً إلى حرب الخليج الأولى، وما تلاها من سنوات قليلة، بل إن التوتر بين الطرفين، يعود إلى حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي، إبان الحرب الضارية التي شهدتها المناطق الحدودية المتداخلة، بين المملكة المتوكلية اليمنية والمملكة السعودية، والتي انتهت بمعاهدة الطائف عام 1934، وعقب الوحدة اليمنية العام 1990، أعادت النخب في صنعاء إحياء قضية معاهدة الطائف، وبالتحديد ما نصت عليه من ضم مؤقت لعسير وجيزان ونجران لمدة عشرين سنة، على أن يتم بحثها بعد انقضاء المدة، إلى أن جاء الغزو العراقي لدولة الكويت، وما حمله من موقف يمّني محايد أو حتى يميل لصالح الرئيس العراقي وقتها صدام

حسين، والحديث عن فكي كماشة في الشمال والجنوب بين حسين وصالح، في مواجهة الرياض. لم تقتصر «نكسات» الرياض في اليمن على مجرد «انسلاخ» الأرض الجنوبية الخصبة عن السعودية، أو على الأقل، عجز الأخيرة عن ابتلاع الدولة المتوكلية. فبعد تبدل الشخوص والأحوال، جاءت ثورة الضباط الأحرار في اليمن العام 1962، لتشكّل عنصراً مضافاً، إلى سجل «الهزائم» التي تلقتها السعودية في إدارتها الملف اليمني، وهي وإن نجحت إلى جانب قوات الإمامة الزيدية في تدمير جزء أساسي من القوات المصرية الداعمة لثورة العسكر في ذلك الوقت، إلا أنها فشلت في نهاية المطاف في منع المد العسكري «المؤدلج» عن الوصول إلى حدودها، وخسرت بالتوازي حرباً غير مباشرة مع نظام الزعيم العربي الراحل جمال عبدالناصر.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومعه المنظومة الاشتراكية، «سقطت» عدن في أحضان صنعاء، وأصبح «الارتباط» أو الوحدة حالة متخفية لكل الاعتبارات التاريخية والسياسية المكونة للجنوب، وهكذا أضحت الصداقة مع «الجنوب العربي» السابق، مقدمة لتوغل سعودي جديد في الساحة اليمنية، حيث شهدت الأعوام 1992 و1993 عمليات تفجيرية مكثفة، من اغتالات واستهدافات شملت شخصيات سياسية وأمنية وقبليّة، تخطت بضع مئات بحسب بيانات الحكومة اليمنية وقتها، والتي اتهمت الرياض بشكل غير مباشر، بالوقوف خلفها. وعلى خط مواز، بدأت الرياض ببناء قاعدة عسكرية في عسير، ومشروع آخر لتشييد سور عملاق في منطقتي عسير وجيزان، إضافة للضغط على مسقط في سبيل إلغاء الاتفاقية الحدودية العمانية اليمنية. وقد «تكللت» الخطوات هذه، بدعم السعودية لأنصار آخر رئيس لليمن الجنوبي علي سالم البيض، في حرب الانفصال صيف عام 1994، والتي مكنت علي عبداً صالح، من إبطال غالبية مفاعيل الانخراط السعودي، بعد هزيمته للقوات الجنوبية.

بداية الألفية الثالثة، لم تكن مفصليّة إلى حد بعيد، في رسم نسق واضح لعلاقة السعوديين مع نظام الرئيس علي عبداً صالح، نظراً لأن توقيع الأخير على اتفاقية جدة لترسيم الحدود بين الطرفين، كان في لحظة إعادة تموضع مرحلي وغير حاسم، حاول من خلاله الرئيس صالح التأسيس للقادم من حراك داخلي، في ظل إعادة دراسته لمنظومة علاقاته الدوليّة، خاصة أن العراق المنهك بالحصار لم يعد قادراً على منحه ثقلاً وازناً في مقابل السعودية، بالتوازي مع صعود أخطار جديدة، تمثلت بعودة الحالة الدينية الزيدية في صعدة، إلى العمل السياسي بشكل قوي، وكذلك العمل العسكري.

شهدت الأعوام الممتدة من العام 2000 إلى 2004، تحولاً استراتيجياً في «رؤية» النظام اليمني لمنظومة علاقاته. أصبحت الرياض على أساسه حليفاً أساسياً لعلي عبداً صالح، في مواجهة العناصر الصاعدة من المناطق الجبلية، التي اتهمتها السعودية وكذلك صنعاء بالتنسيق أو حتى «التبعية» لإيران، وبطبيعة الحال، لم يكن الحوثيون سبباً مباشراً في

التقارب بين الطرفين، لكنهم شكلوا حالة ساهمت في تظهير التقارب، إذ إن التبدل في علاقات اليمن، انطلق من اعتبارات متعلقة بغياب «المظلة» الخارجية الداعمة لبلد فقير يعيش في الحديقة الخلفية لكبار منتجي «أوبك»، إضافة لإحساس عميق لدى الرئيس علي عبدالله صالح، بأن الأميركيين باتوا عازمين على إنهاء «التمرد» العراقي في المنطقة، وهو ما حصل من خلال غزو بغداد العام 2003 وفتح الأميركيين لملف القاعدة في اليمن من بابه الواسع.

شهر حزيران من العام 2004 شكل نقطة تحول «تاريخية»، ومقدمة أخرى لـ «هزيمة» سعودية إضافية في الساحة اليمنية، فبعد اعتقال السلطات اليمنية للراحل حسين الحوثي مؤسس «أنصار الله»، بتهمة إنشاء تنظيم مسلح داخل البلاد، بدأت الأعمال القتالية بين الحكومة المركزية وصعدة، وتوسعت «مكانيًا» إلى الجوف وحجة وعمران، كما تراكمت أحداثها «زمانياً»، لتتحول المعركة إلى حرب، انتهت بقتل الحوثيين لزعيم قوات صالح المكونة من قبيلة العصيمات التابعة لحاشد، ومن ثم قتل قوات صالح لحسين الحوثي على يد العميد ثابت الجواس وبأوامر مباشرة من نائب الرئيس الحالي علي محسن الأحمر.

حرب صعدة الأولى تكاثرت وأثمرت خمس حروب أخرى، امتدت من العام 2004 حتى العام 2010، وفي آخر نسخها، تحول الدور السعودي من داعم بالوكالة إلى داعم أصيل، حيث شاركت القوات الجوية السعودية وكذلك مدفعية حرس الحدود، في دعم الجيش اليمني في حربه على «أنصار الله»، ما اضطر الحوثيين وقتها إلى شن هجوم شامل على المنطقة الحدودية، أثمر عن «احتلالهم» عشرات المواقع العسكرية السعودية داخل حدود المملكة. وهي معركة انتهت بنسختها السعودية في الـ26 من كانون الثاني 2010، مع إعلان الحوثيين وقفاً لإطلاق النار مع الرياض، والانسحاب من 46 موقعاً سعودياً احتلته «الجماعة» خلال شهور الحرب. وهكذا خرجت الرياض من المعركة «مهزومة» من طرف يمني، ومثقلة بالجراح السياسية والمعنوية، ومع 133 قتيلًا وعشرات المفقودين والأسرى، بينما استمرت الحرب بين صعدة وصنعاء لأسابيع إضافية، حتى انتهائها في منتصف شباط.

فشلت السعودية في احتواء اليمن، كما فشل اليمن في احتواء متناقضاته، لكن الأخيرة كانت حاسمة في توجيه الضربة تلو الأخرى، للتدخلات المباشرة وغير المباشرة القادمة من خلف الحدود، فالنتيجة شبه الدائمة، انطوت مراراً على «هزيمة» واضحة المعالم لخطة العمل السعودية، لدى انخراطها في الداخل اليمني، ولطالما انقلب التوغل البري رد فعل عكسياً، وهكذا، تتحول أراض شاسعة للسعودية إلى مناطق «محتلة» بين ليلة وضحاها، في صورة لا تعكس طبيعة الفارق الهائل في الكتلة والتسليح، إنما تعكس هشاشة في البنية الأساسية الصانعة للسياسة اليمنية في الرياض، والتي تقوم على مبدأ الارتجال «الفوقي» غير المدروس، والمرتکز إلى حساب الأوزان الواضحة المعالم.

منذ استقلال شبه الجزيرة العربية حتى «عاصفة الحزم»، لا الرياض تعلمت الدرس، ولا صنعاء
تمكنت من إنتاج سلام داخلي طويل الأمد، ورغم قيام اليمن الشمالي وحتى الجنوبي سابقاً،
على عدد من التناقضات القبلية والسياسية والمذهبية، إلا أن الدور السعودي أثر التنقل
بين عناصر القوة الداخلية، تبعاً لحالتها الزمنية، ما بين سلطة ومعارضة. فعوضاً عن نسج
علاقة قائمة على مشتركات قومية واجتماعية، اختارت الرياض دوماً الاستثمار في الأزمة، بدلاً
من صناعة أرضية مهياة لإنتاج دور سعودي، مع ديمومة أعمق من تلك التي تقوم على دعم
عسكري، أو استثمار في حرب أهلية، وهكذا جاءت «هزيمة» الأجندة العسكرية لعاصفة السعودية
وأشقائها، مكللة لسلسلة خيارات أنهكت الرياض قبل صنعاء، وجاءت اليوم وبمحض «تزامن»
تاريخي غير مسبوق، لتشكل بداية الانكفاء السعودي الى الداخل.